العَلَـمُ[١]

٧٢ ـ اِسْمٌ يُعَيِّنُ المُسَمَّى مُطْلَقَا عَلَمُهُ كَجَعْفَرٍ وَخِرْنِقَا[٢]

٧٣ ـ وَقَرَنٍ وَعَدَنٍ وَلاَحِقِ وَشَذْقَمٍ وَهَيْلَةٍ وَواشِقِ[٣]

العَلَم: **هو الاسم الذي يعيِّن مسماه مطلقاً**، أي: بلا قَيْدِ التكلُّم أو الخطاب أو الغَيْبَةِ.

فالاسم: جنسٌ، يشملُ النَّكرة والمعرفةَ، و«يعيِّن مسمَّاه» فَصْل أَخْرَجَ النكرةَ، و«بلا قيد» أَخْرَجَ بقيةَ المعارِف، كالمضمَر، فإنَّه يعيِّن مسمَّاه بقيد التكلُّم، كـ«أنا»، أو الخطاب، كـ«أَنْتَ»، أو الغيبة، كـ«هو».

ثم مَثَّلَ الشيخُ بأعلام الأَناسيِّ وغيرِهم، تنبيهاً على أن مُسَمَّيات الأعلام: العقلاء وغيرهم، من المألوفات، فـ«جعفر»: اسم رجل، و«خِرْنِقُ»: اسم امرأة من شعراء العرب[٤]، وهي أخت طَرَفَةَ بن العَبْدِ لأمِّهِ، و«قرنٌ»: اسم قبيلة، و«عَدَنٌ»: اسم مكان، و«لاحِقٌ»: اسمُ فرسٍ، و«شَذْقم»: اسم جَمَل، و«هَيْلَة»: اسم شاة، و«واشِق»: اسم كلب.

---

(١) لفظ «العلم» في اللغة مشترك لفظي بين عدَّة معان، منها الجبل، قال الله تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَـٰمِ﴾ [الرحمن: ٢٤] أي: كالجبال، وقالت الخنساء تَرثي أخاها صخراً:

وإنَّ صَخراً لتَأتَمُّ الهُدَاةُ بِهِ كأنَّهُ عَلَمٌ في رأسِهِ نارُ

ومنها الراية التي تُجعل شعارًا للدولة أو الجند، ومنها العلامة، ولعل المعنى الاصطلاحي مأخوذ من هذا الأخير، وأصل الترجمة: «هذا باب العلم» فحذف المبتدأ ثم الخبر، وأقام المضاف إليه مُقامه، وليس يخفى عليك إعرابه.

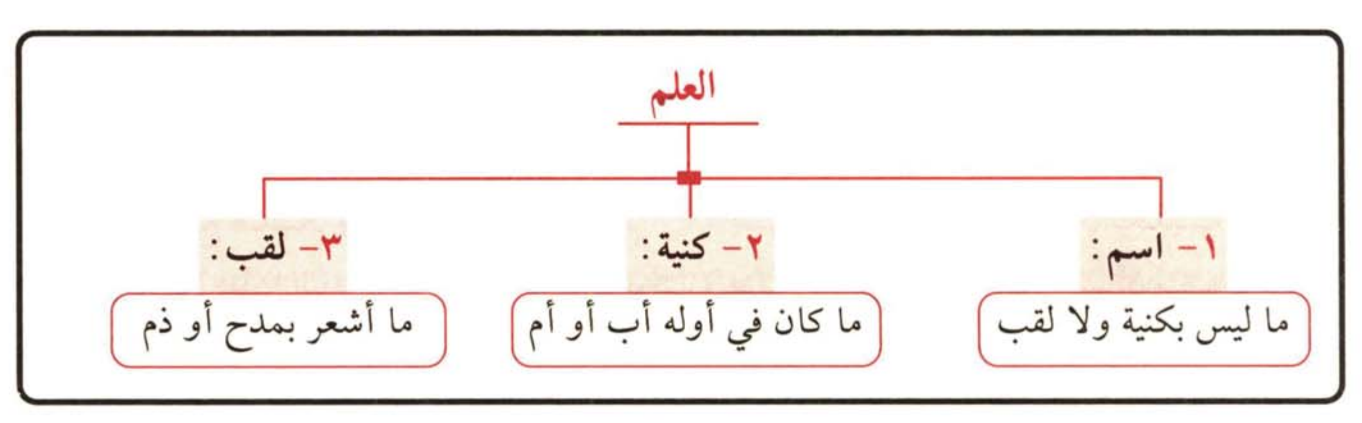
(٢) «اسم» مبتدأ «يعين» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم «المسمى» مفعول به ليعين، والجملة من يعين وفاعله ومفعوله في محل رفع صفة لاسم «مطلقاً» حال من الضمير المستتر في يعين «علمه» علم: خبر المبتدأ، وعلم مضاف، والضمير مضاف إليه، ويجوز العكس، فيكون «اسم يعين المسمى» خبراً مقدماً، و«علمه» مبتدأ مؤخراً «كجعفر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: وذلك كائن كقولك جعفر... إلخ.

(٣) «وخرنقاً، وقرن، وعدن، ولاحق، وشذقم، وهيلة، وواشق» كلهن معطوفات على جعفر.

(٤) لعلَّ الأولى ـ بل الأصوب ـ أن يقول: «من شواعر العرب».

٧٤ ـ واسْـمـاً أتَـى وكُـنْـيَـةً وَلَـقـبـا وَأَخِّـرَنْ ذا إنْ سِـواهُ صَـحِـبـا[١]

ينقسم العَلَمُ إلى ثلاثة أقسام: إلى اسم وكُنْيَةٍ ولَقَب، والمراد بالاسم هنا ما ليس بكُنْيَة ولا لَقَبٍ، كـ«زيد وعمرو»، وبالكُنْية: ما كان في أوَّله أبٌ أو أمٌّ، كـ«أبي عبد الله»، و«أمّ الخير»، وباللقب: ما أشْعَرَ بمدحٍ، كـ«زين العابدين»، أو ذَمٍّ كـ«أنفِ النّاقَةِ»[2].



وأشار بقوله: «**وأخِّرَنْ ذا . . . إلخ**» إلى أنَّ اللَّقبَ إذا صَحِبَ الاسمَ وجبَ تأخيرُه[3]، كـ«زيدٌ أنفُ الناقة»، ولا يجوز تقديمُه على الاسم، فلا تقول: أنفُ الناقة زيد، إلا قليلاً، ومنه قولهُ: [البسيط]

ش٢٢ ـ بأنَّ ذا الكَلْبِ عَمْراً خَيْرَهُمْ حَسَباً بِبَطْنِ شِرْيانَ يَعْوي حَوْلَهُ الذِّيبُ[٤]

---

(١) «واسماً» حال من الضمير المستتر في أتى «أتى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العلم «وكنية، ولقبا» معطوفات على قوله: اسماً «وأخرن» الواو حرف عطف، أخر: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ذا» مفعول به لأخر، وهو اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب «إن» حرف شرط «سواه» سوى: مفعول به مقدم لصحب، وسوى مضاف، وضمير الغائب العائد إلى اللقب مضاف إليه «صحبا» صحب: فعل ماض فعل الشرط، مبني على الفتح في محل جزم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اللقب، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: إن صحب اللقب سواه فأخِّره.

(2) الفرق بين اللقب والكنية: أن اللقب يُمدَح الملقَّب به ـ أو يُذَمُّ ـ بمعنى لفظه، أما الكنية فلا يُعَظَّمُ المكنى بها بمعناها بل بعدم التصريح باسمه؛ لكون البعض يأنف أن يُخاطب باسمه.

(3) علَّله في «شرح التسهيل» ١/ ١٧٤ بأن الغالب أن اللقب منقولٌ من اسم غيرِ إنسان كـ«بطة»، و«قفّة» فلو قُدِّمَ لتوهَّم السامع أن المرادَ مسمَّاهُ الأصلي، وذلك مأمون بتأخيره، فلم يُعْدَل عنه. وعنه في «البهجة» ص٧١.

(٤) البيت لجنوب أخت عمرو ذي الكلب بن العجلان أحد بني كاهل، وهو من قصيدة لها ترثيه بها، وأولها:

كـلُّ امرِئٍ بِمِـحَـالِ الـدَّهْـرِ مَـكْـذُوبُ وَكُـلُّ مَـنْ غـالَـبَ الأيَّـامَ مَـغـلُـوبُ =

وظاهرُ كلامِ المصنف أنه يجب تأخيرُ اللَّقبِ إذا صحبَ سواه، ويدخل تحت قوله: «سواه» الاسمُ والكنيةُ، وهو إنما يجب تأخيرُه مع الاسم، فأما مع الكُنية، فأنت بالخيار(١) بين أن تُقَدِّم الكُنْيَةَ على اللقب فتقول: «أبو عبد الله زينُ العابدين»، وبين أن تقدِّم اللقبَ على الكُنية فتقول: «زَيْنُ العابدين أبو عبد الله».

= **اللغة:** «محال الدهر» بكسر الميم، بزِنَةِ كتاب: كيدُه أو مكرُه، وقيل: قوَّته وشدَّته «شِرْيان» بكسر أوَّله وسكون ثانيه: موضع بعينه، أو واد، أو هو شجر تُعمل منه القِسيُّ «يعوي حولَه الذيب» كناية عن موته، والباء من قولها: «بأن» متعلقة بأبلغ في بيت قبل بيت الشاهد، وهو قوله:

أبـلِـغْ هُـذيـلاً وأبـلِـغْ مَـن يُـبَـلِّـغُـهُـمْ عَنِّي حَديثًا وَبَعضُ القَولِ تكذيبُ

الإعراب: «**بأن**» الباء حرف جرٍّ، وأن حرف توكيد ونصب «**ذا**» بمعنى صاحب: اسم أن منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وذا مضاف، و«**الكلب**» مضاف إليه «**عمرًا**» بدل من «ذا» «**خيرهم**» خير صفة لعمرًا، وخير مضاف، والضمير مضاف إليه «**حسبًا**» تمييز «**ببطن**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن، وبطن مضاف، و«**شريان**» مضاف إليه «**يعوي**» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل «**حوله**» حول: ظرف متعلِّق بيعوي، وحول مضاف، وضمير الغائب العائد إلى عمرو مضاف إليه «**الذيب**» فاعل يعوي، والجملة من يعوي وفاعله في محل نصب حال من عمرو، ويجوز أن يكون قولها: «ببطن» جارًّا ومجروراً متعلقاً بمحذوف حال من عمرو، وتكون جملة «يعوي. . .إلخ» في محل رفع خبر أن، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلق بأبلغ في البيت الذي أنشدناه.

الشاهد فيه: قولها: «ذا الكلب عمرًا» حيث قدمت اللَّقب ـ وهو قولها: «ذا الكلب» ـ على الاسم ـ وهو قولها: «عَمرًا» ـ والقياس أن يكون الاسم مقدَّمًا على اللَّقب، ولو جاءت بالكلام على ما يقتضيه القياس لقالت: «بأن عمرًا ذا الكلب».

وإنما وجب في القياس تقديمُ الاسم وتأخير اللَّقب؛ لأن الاسم يدلُّ على الذات وحدَها، واللقب يدلُّ عليها وعلى صفة مدح أو ذم، كما هو معلوم، فلو جئت باللقب أولاً، لَمَا كان لذِكر الاسم بعده فائدة، بخلاف ذكر الاسم أولاً؛ فإن الإتيان بعدَه باللَّقب يفيدُ هذه الزيادة، ومثل هذا البيت في تقديم اللَّقب على الاسم قولُ أوس بن الصامت بن قيس بن أصرم الأنصاري الخزرجي:

أنـا ابـنُ مُـزَيْـقِـيَـا عَـمـرٍو وَجَـدِّي أبُـوهُ عَـامِـرٌ مَـاءُ الـسَّـمَـاءِ

والشاهد في قوله: «مزيقيا عمرو» فإن «مزيقيا» لقب، و«عمرو» اسم صاحب اللقب، وقد قدم هذا اللقب على الاسم كما ترى، أما قوله: «عامر ماء السماء» فقد جاء على الأصل؛ لأن «عامرًا» اسم، و«ماء السماء لقب»، وقد قدم الاسم وأخر اللقب.

(١) هذا الذي ذكره الشارح هو ما ذكرَه كبارُ النحويين من جواز تقديم الكنية على اللقب أو تأخيرها عنه، والذي نريد أنْ ننبِّهَ عليه أن الشارح وغيره ـ كصاحب «التوضيح» ابنِ هشام الأنصاري ـ ذكروا أنَّ قولَ ابن مالك:

وأخِّـرَنْ ذا إنْ سِـواه صَـحِـبـا =

ويوجد في بعض النُّسَخ بدلَ قوله: «**وأخِّرَنْ ذا إن سواه صحبا**»: «**وذا اجْعَل آخراً إذا اسماً صَحِبا**» **وهو أحْسَنُ منه**، لسلامَتِهِ مما وَرَدَ على هذا؛ فإنَّه نصٌّ في أنه إنما يجبُ تأخيرُ اللَّقب إذا صَحِبَ الاسمَ، ومفهومُه أنه لا يجبُ ذلك مع الكنية، وهو كذلك كما تقدَّم، ولو قال: «**وأخِّرَنْ ذا إنْ سِواها صَحِبا**» لَما وَرَدَ عليه شيء؛ **إذ يصير التقدير**: وأخِّرِ اللَّقَبَ إذا صَحِبَ سِوى الكُنية، وهو الاسمُ، فكأنَّه قال: وأخِّر اللَّقَبَ إذا صحب الاسم.

٧٥ ـ وَإنْ يَكونا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ حَتْماً وَإلَّا أتْبِعِ الّذي رَدِفْ[١]

= مُوهمٌ لخلاف المراد، معتمدين في ذلك على مذهب جمهرة النُّحاةِ، لكن قال السيوطي في «هَمْعه»: إن كان (أي اللقب) مع الكنية، فالذي ذكروه جواز تقدمه عليها وتقدمِها عليه، ومقتضى تعليل ابن مالك امتناع تقديمه عليها، وهو المختار، وهذا يفيد أن الذي يوهمه كلام المصنف مقصود له، وأن مذهبه وجوب تأخير اللقب على ما عداه، سواء أكان ما عداه اسماً أم كنية.

وكنت قد كتبت على هامش نسختي تصحيحًا لبيت المصنف هذا نصُّه: «وأخرن هذا إن اسمًا صحبا» ثم ظهر لي أنه لا يجوز تصحيح العبارة بشيء مما ذكرناه وذكره الشارح أو غيره، وعبارة ابن هشام في «أوضح المسالك» تفيد أن هذه العبارة التي اعترضها الشارح قد وردت على وجه صحيح في نظر الجمهور، قال ابن هشام: «وفي نسخة من الخلاصة ما يقتضي أن اللقب يجب تأخيره عن الكنية، كأبي عبد الله أنف الناقة، وليس كذلك» اهـ. ومعنى ذلك أنه قد وردت في النسخة المعتمدة عنده على الوجه الصحيح في نظر الجمهور، وقد ذكر الشارح هنا نصَّ هذه النسخة.

(١) «إن» حرف شرط «يكونا» فعل مضارع متصرف من كان الناقصة فعل الشرط مجزوم بإن، وعلامة جزمه حذف النون، والألف اسمها مبني على السكون في محل رفع «مفردين» خبر يكون منصوب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها لأنه مثنى «فأضف» الفاء واقعة في جواب الشرط، وأضف: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط «حتماً» مفعول مطلق عامله محذوف «وإلا» الواو عاطفة، إلا: هو عبارة عن حرفين أحدهما إن، والآخر لا، فأدغمت النون في اللام، وإن: حرف شرط، ولا: نافية، وفعل الشرط محذوف يدل عليه الكلام السابق، أي: وإن لم يكونا مفردين «أتبع» فعل أمر مبني على السكون، وحرِّك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط، وحذف الفاء منها للضرورة، لأن جملة جواب الشرط إذا كانت طلبية وجب اقترانها بالفاء، فكان عليه أن يقول: وإلا فأتبع «الذي» اسم موصول مفعول به لأتبع، مبني على السكون في محل نصب «ردف» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، وجملة ردف وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول وهو «الذي».

إذا اجتمع الاسمُ واللقبُ، فإمَّا أنْ يكونا مُفْرَدَين، أو مركَّبَين، أو الاسمُ مركَّباً والَّلقَبُ مفرداً، أو الاسمُ مفرداً واللقبُ مركَّباً.

فإن كانا مفردَين وَجَبَ عند البصريين الإضافَةُ[١]، نحو: «هذا سعيدُ كُرْزٍ»، و«رأيتُ سعيدَ كُرْزٍ»، و«مرَرْتُ بسعيدِ كُرْزٍ». وأجاز الكوفيون الإتْباعَ[2]، فتقول: «هذا سعيدٌ كرزٌ»، و«رأيت سعيداً كرزاً»، و«مررت بسعيدٍ كرزٍ»، ووافقهم المصنِّف على ذلك في غير هذا الكتاب[3].

وإن لم يكونا مفردين ـ بأن كانا مركَّبَين، نحو: «عبد الله أنْفُ الناقة»، أو مركَّباً ومفرداً، نحو: «عبد الله كرز»، و«سعيد أنف الناقة» ـ وجب الإتباعُ، فتُتْبِعُ الثانيَ الأولَ في إعرابه، ويجوز القطع إلى الرفع أو النصب، نحو: «مررت بزَيْدٍ أنْفُ الناقة»، و«أنْفَ الناقة»، فالرفع على إضمار مبتدأ، والتقدير: «هو أنْفُ الناقة»، والنصب على إضمار فعلٍ[4]، والتقدير: «أعني أنْفَ الناقة»، فيُقطعُ مع المرفوع إلى النَّصب، ومع المنصوب إلى الرفع، ومع المجرور إلى النصب أو الرفع، نحو: «هذا زَيْدٌ أنْفَ الناقة»، و«رأيت زيداً أنْفُ الناقة»، و«مررت بزَيْدٍ أنْفَ الناقة»، و«أنْفُ الناقة».

---

(١) وجوب الإضافة عندهم مشروط بما إذا لم يمنع منها مانع، كأن يكون الاسم مقترنًا بأل، فإنه لا تجوز فيه الإضافة، فتقول: جاءني الحارث كرز، بإتباع الثاني للأول بدلاً أو عطفَ بيان، إذ لو أضفت الأول للثاني، لَلزم على ذلك أن يكون المضاف مقرونًا بأل والمضاف إليه خاليًا منها ومن الإضافة إلى المقترن بها، وذلك لا يجوز عند جمهور النحاة.

قال أبو رجاء غفر الله تعالى له ولوالديه: بقي أن يقال: كيف أوجب البصريون هنا إضافة الاسم إلى اللقب إذا كانا مفردين ولا مانع، مع أن مذهبهم أنه لا يجوز أن يُضاف اسم إلى ما اتحد به في المعنى كما سيأتي في باب الإضافة؟

ويمكن أن يُجاب عن هذا بأن امتناع إضافة الاسم إلى ما اتحد به في المعنى إنما هو في الإضافة الحقيقية التي يُعرف فيها المضاف بالمضاف إليه، وإضافة الاسم إلى اللقب من قبيل الإضافة اللفظية على ما اختاره الزمخشري.

(2) على أن اللقب بدلٌ أو عطفُ بيانٍ من الاسم.

(3) في «الكافية» و«التسهيل». عن «البهجة» ص٧١.

(4) أي: مفعولاً به لفعل محذوف تقديره: أعني.

٧٦ ـ وَمِنْهُ مَنْقولٌ كَفَضْلٍ وَأَسَدْ | وَذو ارْتِجالٍ كَسُعادَ وَأُدَدْ[(١)]

٧٧ ـ وَجُمْلَةٌ وَما بِمَزْجٍ رُكِّبا | ذا إنْ بِغَيْرِ «وَيْهِ» تَمَّ أُعْرِبا[(٢)]

٧٨ ـ وَشاعَ في الأعلَامِ ذو الإضافَهْ | كَعَبْدِ شَمْسٍ وَأَبي قُحافَهْ[(٣)]

ينقسِم العَلَمُ إلى مُرْتَجَلٍ، وإلى منقول، فالمرتَجَلُ هو: ما لم يَسبِقْ له استعمالٌ قبل العَلَمية في غيرها، كَـ«سُعاد»، و«أُدَد». **والمنقول**: ما سَبَقَ له استعمالٌ في غير العَلَمية. والنقل إما من صفة كـ«الحارِث»، أو من مَصْدَر كـ«فَضْل»، أو من اسم جنس كـ«أَسَدٍ»، وهذه تكون معرَبة، أو من جملة، كـ«قامَ زَيْدٌ»، وَ«زَيْدٌ قائِمٌ»[(٤)]، وحُكْمُها أنها تُحْكَى، فتقول: «جاءَني زَيْدٌ قائِمٌ»، وَ«رَأَيْتُ زَيْدٌ قائِمٌ»، وَ«مَرَرْتُ بزَيْدٌ قائِمٌ»، **وهذه من الأعلام المركَّبة**.

---

(١) «ومنه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «منقول» مبتدأ مؤخر «كفضل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كفضل «وأسد» معطوف على فضل «وذو» الواو عاطفة، وذو: معطوف على قوله: منقول، وذو مضاف، و«ارتجال» مضاف إليه «كسعاد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كسعاد «وأدد» معطوف على سعاد.

(٢) «وجملة» مبتدأ خبره محذوف، وتقديره: ومنه جملة، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة بالواو على جملة «ومنه منقول» في البيت السابق «وما» الواو عاطفة، وما اسم موصول معطوف على جملة، مبني على السكون في محل رفع «بمزج» جار ومجرور متعلق بقوله: ركب، الآتي «ركبا» ركب: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والألف للإطلاق، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محلَّ لها من الإعراب صلة الموصول «ذا» اسم إشارة مبتدأ، مبني على السكون في محل رفع «إن» حرف شرط «بغير» جار ومجرور متعلق بقوله: تم، الآتي، وغير مضاف، و«ويه» قصد لفظه: مضاف إليه «تم» فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط «أعرب» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ذا، والجملة من هذا الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه خبر المبتدأ، وتقدير الكلام: هذا أعرب إن تم بغير لفظ ويه أعرب.

(٣) «وشاع» فعل ماض «في الأعلام» جار ومجرور متعلق بقوله: شاع «ذو» فاعل شاع، وذو مضاف، و«الإضافة» مضاف إليه «كعبد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كعبد، وعبد مضاف، و«شمس» مضاف إليه «وأبي» الواو عاطفة، وأبي: معطوف على عبد، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة، وأبي مضاف، و«قحافة» مضاف إليه.

(٤) الذي سُمع عن العرب هو النقل من الجمل الفعلية، فقد سمَّوا «تأبَّط شرًّا» وسمَّوا «شابَ قَرناها» ومنه قول الشاعر، وهو من شواهد سيبويه:

=

ومنها أيضاً: ما رُكِّب تركيبَ مَزْجٍ، كـ«بَعْلَبَكَّ»، و«مَعْدِي كَرِب»، و«سيبَوَيْهِ»، وذكَرَ المصنِّفُ أنَّ المركَّب تركيبَ مَزْجٍ إنْ خُتِمَ بغير «وَيْهِ» أُعربَ، ومفهومُه أنه إنْ خُتِم بـ«وَيْهِ» لا يُعربُ، بل يُبنى، وهو كما ذكره، فتقول: «جاءَني بَعْلَبَكُّ»، و«رَأَيْتُ بَعْلَبَكَّ»، و«مَرَرْتُ بِبَعلَبَكَّ»، فتُعربه إعرابَ ما لا ينصرفُ[1]. ويجوز فيه أيضاً البناءُ على الفتح، فتقول: «جاءَني بَعْلَبَكَّ»، و«رَأَيْتُ بَعْلَبَكَّ»، و«مَرَرْتُ ببَعْلَبَكَّ»، ويجوز أن يُعربَ أيضاً إعرابَ المتضايفَين[2]، فتقول: «جاءَني حَضْرُمَوْتٍ»، وَ«رَأَيْتُ حَضْرَمَوْتٍ»، و«مَرَرْتُ بِحَضْرِمَوْتٍ».

وتقول [فيما خُتِم بِـ«وَيْهِ»]: «جاءني سيبويهِ»، و«رأيتُ سيبويهِ»، و«مررتُ بسيبويهِ»، فتبنيه على الكسر، وأجاز بعضُهم إعْرابَهُ إعرابَ ما لا ينصرفُ[3]، نحو: «جاءني سيبويهُ»، و«رأيت سيبويهَ»، و«مررت بسيبويهَ».

ومنها: ما ركِّب تركيبَ إضافة، كـ«عَبْدِ شَمْسٍ»، و«أبي قُحافة»[4]، وهو مُعرَب، فتقول: «جاءني عَبْدُ شَمْسٍ وأبو قُحافَةَ»، و«رَأَيْتُ عَبْدَ شَمْسٍ وأبا قُحافَةَ»، و«مرَرْتُ بِعَبْدِ شَمْسٍ وأبي قُحافَةَ».

ونَبَّهَ بالمثالَين على أنَّ الجزءَ الأوَّلَ يكونُ معرباً بالحركات، كـ«عَبْدِ» وبالحروفِ، كـ«أَبي»، وأنَّ الجزءَ الثانيَ يكونُ مُنْصَرِفاً، كـ«شَمْسٍ»، وغيرَ مُنْصَرفٍ، كـ«قُحافَةَ»[5].

= كَذَبْتُم وَبَيتِ اللهِ لا تَنْكِحُونَهَا ... بَنِي شَابَ قَرْنَاهَا تُصَرُّ وتُحْلَبُ

وسمَّوا «ذرَّى حَبًّا» ويشكر، ويزيد، وتغلب، فأما الجملة الاسمية فلم يسمُّوا بها، وإنما قاسها النحاة على الجملة الفعلية.

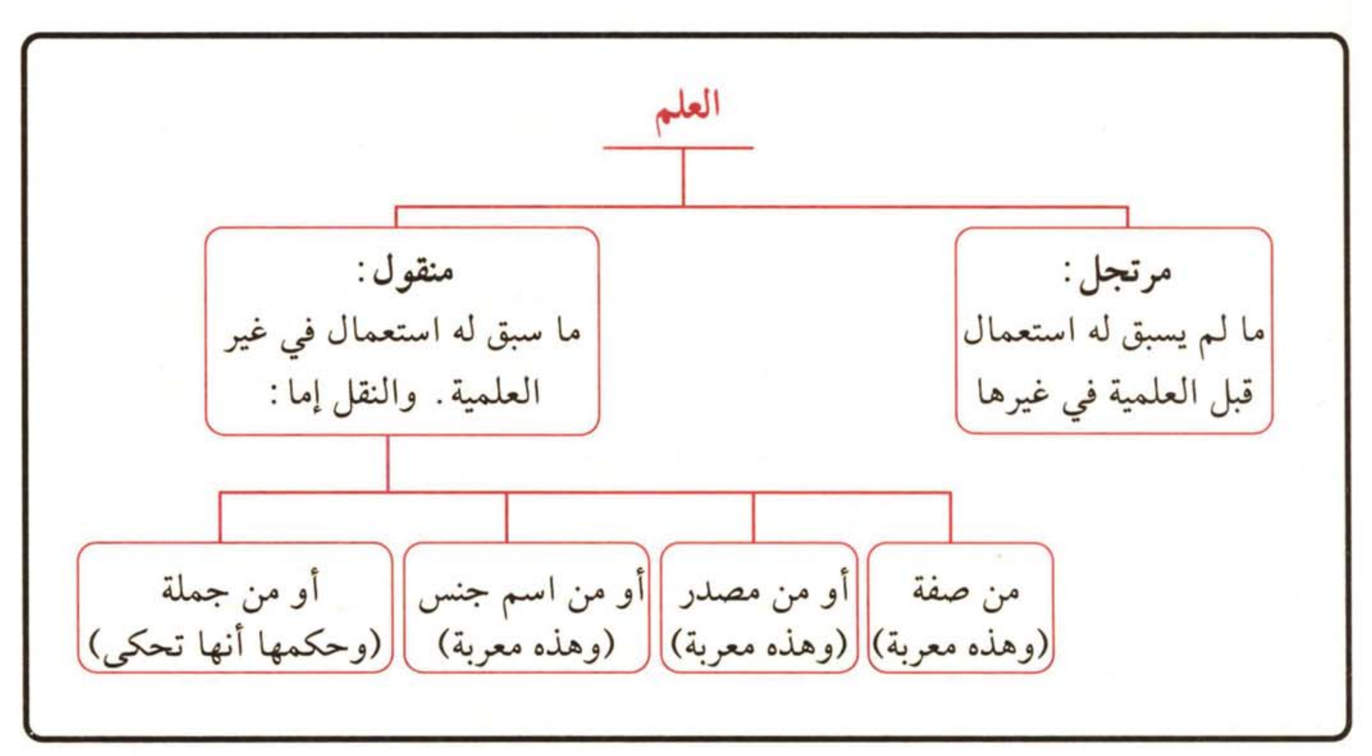
(1) هو علمٌ مركّبٌ مزجيّاً، فالقياس أن يكون ممنوعاً من الصرف، فتمعَّن!

(2) أي: المضاف والمضاف إليه.

(3) بناؤه على الكسر سماعيٌّ، وإعرابُهُ إعرابَ ما لا ينصرف قياسي لأنه علمٌ مركَّبٌ ممزوج.

(4) قال الأشموني ١/ ٢٢١: وهو كل اسمين جُعِلا اسماً واحداً مُنزَلاً ثانيهما من الأول منزلةَ التنوين، وهو على ضربين غير كنيةٍ، وكنية.

(5) مُنِعَ من الصرف للعلمية والتأنيث.



٧٩ ـ وَوَضَعوا لِبَعْضِ الأجْناسِ عَلَمْ كَعَلَمِ الأشْخاصِ لَفْظاً وَهْوَ عَمْ[١]

٨٠ ـ مِنْ ذاك أمُّ عِرْيَطٍ لِلْعَقْرَبِ وَهَكَذا ثُعالَةٌ لِلثَّعْلَبِ[٢]

---

(١) «ووضعوا» الواو عاطفة، ووضع: فعل ماض، والواو ضمير الجماعة فاعل مبني على السكون في محل رفع «لبعض» جار ومجرور متعلق بوضعوا، وبعض مضاف، و«الأجناس» مضاف إليه «علم» مفعول به لوضعوا، وأصله منصوب منون فوقف عليه بالسكون على لغة ربيعة «كعلم» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لعلم، وليس حالاً منه لأنه نكرة وصاحب الحال إنما يكون معرفة، وعلم مضاف، و«الأشخاص» مضاف إليه «لفظاً» تمييز لمعنى الكاف، أي: مثله من جهة اللفظ «وهو» ضمير منفصل مبتدأ «عم» يجوز أن يكون فعلاً ماضياً، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الضمير العائد إلى علم الجنس، وعلى هذا تكون الجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ، ويجوز أن يكون عم أفعل تفضيل وأصله أعم فسقطت همزته لكثرة الاستعمال كما سقطت من خير وشر، ويكون أفعل التفضيل على غير بابه، وهو خبر عن الضمير الواقع مبتدأ.

(٢) «من» حرف جر «ذاك» ذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل جر بمن، والكاف حرف خطاب، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أم» مبتدأ مؤخر، وأم مضاف، و«عريط» مضاف إليه «للعقرب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر، والتقدير: أم عريط كائن من ذاك حال كونه علماً للعقرب «وهكذا» الواو عاطفة، وها: حرف تنبيه، والكاف حرف جر، وذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل جر بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ثعالة» مبتدأ مؤخر «للثعلب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ضمير الخبر كما تقدم فيما قبله.

٨١ - وَمِثْلُهُ بَرَّةُ لِلْمَبَرَّهْ   كَذا فَجارِ عَلَمٌ لِلْفَجْرَهْ[١]

العلم على قسمين: علم شخصٍ، وعَلَم جِنْسٍ.

فعَلَم الشخص له حكمان:

معنويٌّ، وهو: أن يُراد به واحِدٌ بعينه، كـ«زيد»، و«أحْمَدَ».

ولفظيٌّ، وهو: صحة مجيءِ الحال متأخِّرةً عنه، نحو: «جاءَني زَيْدٌ ضاحِكاً» ومَنْعُهُ من الصَّرْف مع سَبَبٍ آخَرَ غيرِ العلمية، نحو: «هذا أحْمَدُ»[2] ومَنْعُ دخول الألف واللام عليه، فلا تقول: «جاءَ العَمْرو»[٣].

---

(١) «ومثله» الواو عاطفة، مثل: خبر مقدم، ومثل مضاف، والهاء ضمير غائب عائد على المذكور قبله من الأمثلة مضاف إليه، مبني على الضم في محل جر «برّة» مبتدأ مؤخر «للمبرة» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر، لأنه في تقدير مشتق «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فجار» مبتدأ مؤخر مبني على الكسر في محل رفع «علم» مبتدأ خبره محذوف «للفجرة» جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف، والتقدير: فجار كذا علم موضوع للفجرة، ويجوز أن يكون قوله: «للفجرة» جارًّا ومجروراً في محل الوصف لعلم، ويجوز غير هذين الإعرابين لعلم أيضاً، فتأمل.

(2) هذا السبب هنا هو وزنُ الفعل.

(٣) اعلم أن العَلَم بحسب الأصل لا تدخله الألف واللام، ولا يضاف، وذلك لأنه معرفة بالعلمية، وأل والإضافة وسيلتان للتعريف، ولا يجوز أن يجتمع على الاسم الواحد معرِّفان، إلا أنه قد يحصل الاشتراك الاتفاقي في الاسم العلم؛ فيكون لك صديقان اسمُ كل واحد منهما زيد أو عمرو، مثلاً، وفي هذه الحالة يشبه العلم اسم الجنس، فتصل به أل وتضيفه، كما تفعل ذلك برجل وغلام، وقد جاء ذلك عنهم؛ فمن دخول «أل» على علم الشخص قول أبي النَّجم العِجلي:

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِو مِن أسِيرِهَا   حُرَّاسُ أبوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا

وقولُ الأخطل التغلبي:

وقَدْ كَانَ مِنهُم حَاجِبٌ وابنُ أُمِّهِ   أبُو جَندَلٍ والزَّيدُ زَيْدُ المَعَارِكِ

وفي هذا البيت اقتران العلم بأل وإضافته.

ومن مجيء العلم مضافًا قولهم: ربيعة الفرس، وأنمار الشاة، ومضر الحمراء؛ وقال رجل من طيِّئ:

عَلَا زَيْدُنا يومَ النَّقَا رأسَ زَيدِكُمْ   بأبيضَ مَاضِي الشَّفْرَتَينِ يَمَانِ

وقال ربيعة الرَّقِّي:

لَشَتَّانَ ما بَينَ اليَزِيدَينِ في النَّدَى   يَزِيدِ سُلَيمٍ والأغَرِّ بنِ حَاتِمِ

وقال الراجز يخاطب أميرَ المؤمنين عمرَ بن الخطاب: =

وعَلَمُ الجنس كعلم الشخصِ في حكمه [اللفظيِّ]، فتقول: «هذا أُسامَةُ مُقْبِلاً» فتمنعه من الصَّرف وتأتي بالحال بعده، ولا تُدْخِلُ عليه الألفَ واللَّام، فلا تقولُ: «هذا الأسامة»(١).

وحكمُ عَلَمِ الجِنْسِ في المعنى كحُكْمِ النكرة مِنْ جهة أنه لا يَخُصُّ واحداً بعينه، فكلُّ أسدٍ يَصْدُقُ عليه «أُسامَةُ»، وكلُّ عَقْرَبٍ يصدقُ عليها «أُمُّ عِرْيَطٍ»، وكلُّ ثَعْلَبٍ يصدقُ عليه «ثُعالَةُ»(٢).

= يَـا عُـمَـرَ الـخَـيـرِ جُـزِيتَ الـجَـنَّـهْ   أُكْـسُ بُـنَـيَّـاتِـي وأمَّـهُـنَّـهْ
أقْـسَـمْـتُ بِـاللهِ لَـتَـفْـعَـلَـنَّـهْ

والشواهد على ذلك كثيرة، وانظر ص٩٥ السابقة.

(١) ذكر الشارح من أحكام العلم اللفظيةِ ثلاثةَ أحكام يشترك فيها النوعان، وترك ثلاثة أخرى:

(الأول) أنه يبتدأ به بلا احتياج إلى مسوِّغ، تقول: أسامةُ مقبل، وثُعالةُ هارب، كما تقول: عليٌّ حاضرٌ، وخالد مسافر.

(الثاني) أنه لا يُضافُ بحسَب أصل وضعه؛ فلا يجوز أن تقول: أسامتنا؛ كما يمتنع أن تقول: محمَّدُنا، فإن حصل فيه الاشتراك الاتفاقي، صحَّت إضافته على ما علمت في عَلَمِ الشَّخْصِ.

(الثالث) أنه لا يُنعت بالنكرة؛ لأنه معرفة، ومن شرط النعت أن يكون مثل المنعوت في تعريفه أو تنكيره، كما هو معلوم.

(٢) ههنا أربعة أشياء أريد أنْ أبيِّن لك حقيقةَ كلٍّ واحد منها بيانًا قريبَ الفهم، وأفرِّق لك بين كلٍّ منها والآخرين، وهي: علم الشخص، وعلم الجنس، واسم الجنس، والنكرة.

أما علم الشخص، فهو اللفظ الذي وُضع للذات مع جميع مشخَّصاتها التي تتميز بها عن جميع ما عداها من الذوات، نحو: محمد وعلي وأبي بكر وأم كلثوم، فإن كل واحد من هذه الألفاظ قد وضعه أبوه لذات ولده مع كل الصفات التي تتميز بها هذه الذات، من طول أو قِصر، وبياض أو سمرة، وعَبالة أو نحافة، وسلامة أو غيرها، وإذا أُطلق فُهم منه هذه الذات الموجودة في الخارج مع كل المشخَّصات، ما ذكرناه منها وما لم نذكره، وهو يشبه الاسمَ المقترن بأل التي للعهد في الدلالة على فرد معيَّن، والفرق بينهما أن دلالة مصحوب أل العهدية على تعيُّن المراد حاصل بواسطة أل، أما دلالة علم الشخص على تعين مسمَّاه، فمن جوهر اللفظ، وهذا يُفهم من قول الناظم:

اسمٌ يُـعـيِّـن الـمُـسـمَّـى مُـطـلـقَـا

وأما علم الجنس واسم الجنس والنكرة، فإن لكل واحد منها حقيقة، وهي في أسامة مثلاً وفي أسد أيضًا: الحيوان المفترس ذو الأظفار التي يغتال بها، ولكل واحد منها أفراد متعددة يصدق عليها، والفرق بين هذه الثلاثة اعتباري، وذلك أنا نقدر أن علم الجنس قد وُضع للحقيقة بشرط أن تكون هذه الحقيقة حاضرة في الذهن في حين الوضع، فلفظ «أسامة» موضوع للحقيقة ـ وهي الحيوان المفترس المتصف بما عُرف =

وعَلَمُ الجنس يكونُ للشخص كما تقدَّم، ويكونُ للمعنى كما مَثَّل بقوله: «بَرَّة للمبَرَّه، وفَجَارِ للفَجرَه».



العلم

١- علم شخص

حكمه

معنوي

يراد به واحد بعينه

لفظي

١- صحة مجيء الحال متأخرة عنه

٢- منعه من الصرف مع سبب آخر غير العلمية

٣- منع دخول الألف واللام عليه

٢- علم جنس

كعلم الشخص في حكمه اللفظي. وحكمه المعنوي كحكم النكرة من جهة أنه لا يخص واحداً بعينه

= عنه من الصفات ـ بشرط حضور هذه الحقيقة في ذهن الواضع، ويقدر اسم الجنس موضوعًا لهذه الحقيقة من غير اشتراط حضورها في ذهن الواضع، ولما كانت الحقيقة متحققة في كلِّ فرد، صلح للواحد وللكثير، والنكرة لم تُوضع للحقيقة أصلاً، وإنما وُضعت للفرد الواحد من الأفراد التي تصدق على كل واحد منها هذه الحقيقة.